

Distr.: General
30 October 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والثلاثون
18-29 كانون الثاني/يناير 2021

تجميع بشأن سانت لوسيا

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

1- أُعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. والتقرير تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وغيرها من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو مقدّم في شكل موجز تقييداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان⁽¹⁾⁽²⁾

2- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي لبربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي إلى أن سانت لوسيا أيدت عدة توصيات بالتصديق على صكوك دولية إضافية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورغم أن سانت لوسيا لم تصدق بعد على هذين العهدين، فقد صدقت في حزيران/يونيه 2020 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وطلبت إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المساعدة التقنية لدعم تنفيذ الاتفاقية⁽³⁾.

3- وأوصى الفريق دون الإقليمي سانت لوسيا بأن تصدق على صكوك دولية إضافية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبأن توائم إطارها القانوني المحلي مع التزاماتها الدولية⁽⁴⁾.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-14384(A)



* 2 0 1 4 3 8 4 *

- 4- وأوصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سانت لوسا بالتصديق على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم⁽⁵⁾.
- 5- وفي عام 2019، أرسل عدة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بلاغاً إلى سانت لوسا يحثونها فيه على التصديق من باب الأولوية على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)⁽⁶⁾.
- 6- وأشار الفريق دون الإقليمي أيضاً إلى أن سانت لوسيا بصدد تنفيذ التوصيات ذات الصلة وأنها أنشأت آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة، بدعم من المفوضية⁽⁷⁾.
- 7- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن سانت لوسيا تلقت طلي زيارة من المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ومن المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، وأن الطلبين بانتظار البت فيهما⁽⁸⁾.

ثالثاً- الإطار الوطني لحقوق الإنسان⁽⁹⁾

- 8- أشار الفريق دون الإقليمي إلى أن سانت لوسيا لم تؤيد توصيات بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، ولم تتخذ أي تدابير لهذا الغرض. وأوصى الفريق دون الإقليمي سانت لوسيا بأن تطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة التقنية لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس⁽¹⁰⁾.

رابعاً- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

ألف- المسائل المشتركة بين القطاعات

1- المساواة وعدم التمييز⁽¹¹⁾

- 9- لاحظ الفريق دون الإقليمي أنه، وإن كان دستور سانت لوسيا يتضمن عبارات مناهضة للتمييز، لا يوفر الدستور ولا القانون الحماية من التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسية. وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن سانت لوسيا مجتمع محافظ جداً، يستهجن بشدة أشكال التعبير الجنسي المخالفة لمعيارية الغيرية الجنسية. وأفاد نشطاء المجتمع المدني بأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية الذين يُظهرون هويتهم في المجتمع، ولا سيما من ينتمون منهم إلى شرائح اقتصادية متدنية، يتعرضون للوصم والتمييز، ويشمل ذلك تحديات في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والخدمات الاجتماعية، وصعوبات أكبر في العثور على عمل. وفي السنوات الماضية، التمس مثليون اللجوء في بلدان أخرى وحصلوا عليه بسبب العنف الذي يتعرض له المثليون في سانت لوسيا⁽¹²⁾.
- 10- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن سانت لوسيا، على خلاف بلدان أخرى في المنطقة، أيدت توصيات بمكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسية وبالقيام بحملات للتوعية بعدم التمييز على أساس الميل الجنسي. ورغم أن الحكومة لم تُقدِّم هذه الجهود، فقد يسرت منظمات المجتمع المدني تنظيم دورات تدريبية عديدة لفائدة موظفي إنفاذ القوانين ومقدمي الخدمات الاجتماعية بشأن مراعاة وضع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات

الجنسين. وأوصى الفريق دون الإقليمي سانت لوسيا بمواصلة دعم هذه المبادرات لإذكاء الوعي العام بعدم التمييز والإدماج الاجتماعي⁽¹³⁾.

11- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن العلاقات الجنسية المثلية بين البالغين المتراضين غير قانونية في سانت لوسيا. ويعاقب على جريمة "اللواط" بالحبس مدة أقصاها عشر سنوات، وعلى جريمة "الفحش" بالحبس مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات. وأوصى الفريق دون الإقليمي سانت لوسيا بإنهاء تجريم العلاقات الجنسية القائمة على التراضي بين أشخاص من نفس الجنس⁽¹⁴⁾.

2- التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽¹⁵⁾

12- ذكر الفريق دون الإقليمي أن الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لأزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد يقوض المكاسب الإنمائية التي حققتها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي خلال العقد الماضي، وأضعف قدرة المنطقة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد سُجلت أول حالات كوفيد-19 المؤكدة في بلدان شرق البحر الكاريبي في آذار/مارس 2020؛ وسُجلت أول حالة مؤكدة في سانت لوسيا في 13 آذار/مارس 2020. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن القاسم المشترك بين كل الدول الجزرية الصغيرة النامية يتمثل في تعرضها لمجموعة واسعة من المخاطر وفي محدودية قدرتها على مواجهة هذه المخاطر لدى وقوعها. ونظراً لتزامن كوفيد-19 مع موسم الأعاصير، فإن الكثير من الأرواح وسبل العيش معرضة للخطر وقد تبقى كذلك لسنوات⁽¹⁶⁾.

13- وأفاد الفريق دون الإقليمي بأن حكومة سانت لوسيا اتخذت عدداً من التدابير للتخفيف الآثار الاجتماعية-الاقتصادية السلبية لأزمة "كوفيد-19"، بما في ذلك إعانات البطالة، والمنح المعيشية للعاملين لحسابهم الخاص، ووقف تسديد القروض المصرفية⁽¹⁷⁾. وأكد الفريق دون الإقليمي أن بلدان منطقة البحر الكاريبي في حاجة ماسة إلى المساعدة الدولية في الوقت الراهن المتسم بالتوجس الشديد على الصعيد العالمي، وأن عملية النهوض بحقوق الإنسان في المنطقة، بدون توافر الدعم من أجل تخفيف الآثار الاجتماعية-الاقتصادية لهذه الجائحة العالمية، قد تنقوض إلى حد كبير بسبب تزايد البطالة والفقر وعدم المساواة⁽¹⁸⁾.

14- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن سانت لوسيا معرضة لآثار تغير المناخ، بالنظر إلى جملة عوامل منها صغر مساحتها، الذي يجعل الكوارث ذات أبعاد تشمل البلد بأكمله؛ وتموقعها في إحدى أكثر مناطق الكوكب عرضة للخطر، مما يُعرضها لخطر البراكين والزلازل والتقلبات البحرية والعواصف. وقد سلطت الأحداث الأخيرة المتعلقة بالظواهر المناخية القصوى الضوء على مدى تأثير المنطقة بالمخاطر المناخية، وقدمت مؤشراً على ما سيترتب في المستقبل من تكاليف إضافية على عدم الاستعداد لمواجهة تغير المناخ⁽¹⁹⁾.

15- وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن سانت لوسيا أدركت التحدي الذي يشكله تغير المناخ واتخذت تدابير مهمة على مستوى السياسات والإجراءات العملية لتحديد المخاطر المناخية الحالية والمستقبلية والتصدي لها قدر الإمكان. وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن مجلس الوزراء وافق في عام 2015 على سياسة البلد المنقحة بشأن التكيف مع تغير المناخ، وأنه بوشرت في عام 2017 عملية وضع خطة التكيف الوطنية، ونُشرت في عام 2018 وثيقة تحدد خطة عشرية (للفترة 2018-2028) تجمع بين التدابير القطاعية والمشاركة بين القطاعات على جميع مستويات المجتمع⁽²⁰⁾.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

1- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه⁽²¹⁾

16- أشار الفريق دون الإقليمي إلى أن سانت لوسيا تلقت وأيدت، خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لحالتها، توصيات باتخاذ تدابير عاجلة للتحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بجرائم القتل خارج نطاق القضاء التي ارتكبتها وكالات إنفاذ القانون، بغرض تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن ذلك يشمل جرائم القتل التي وقعت في عامي 2010 و2011 في إطار حملة عملية استعادة الثقة، التي كان هدفها التصدي لموجة الجريمة، والتي يُزعم أن الشرطة قتلت خلالها 11 شخصاً من المشتبه في أنهم مجرمون. وقد خلص تحقيق في العملية إلى أن الشرطة وضعت "قوائم بأسماء المستهدفين بالقتل"، ودسّت أسلحة في مساح الجريمة، ونفذت عمليات قتل خارج نطاق القضاء لمجرمين مشتبه فيهم. ورغم أن الحكومة قدمت ضمانات علنية متكررة بتقديم الجناة إلى العدالة، فلم تلاحق بعدُ قضائياً أي موظف شارك في عملية استعادة الثقة⁽²²⁾.

17- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أيضاً أن الرأي العام أيدّ عملية استعادة الثقة وأنه ودعا بعض المواطنين، في خضم تصاعد الجرائم المرتكبة بالأسلحة النارية خلال السنوات الأخيرة، إلى إحياء هذه العملية المثيرة للجدل⁽²³⁾.

18- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن سانت لوسيا لم تؤيد التوصيات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام أو وقفها. وأفاد الفريق دون الإقليمي بأن سانت لوسيا تعترف باختصاص اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص بوصفها محكمة الاستئناف النهائية، وأشار إلى أن قرار المجلس الملكي الخاص في قضية *برت ومورغان ضد المدعي العام لجامايكا* أدى إلى إلغاء عقوبة الإعدام بحكم الواقع في البلدان المنتمة إلى منظمة دول شرق البحر الكاريبي. وقد نُفذت آخر عملية إعدام في سانت لوسيا في عام 1995 ولا يوجد حالياً أي سجين في جناح المحكوم عليهم بالإعدام. غير أنه لم يُنشر النقاش إلا نادراً بشأن طرائق إلغاء عقوبة الإعدام منذ الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لحالة سانت لوسيا. ولا يزال مستوى التأييد العام لعقوبة الإعدام مرتفعاً في المجتمع، بما في ذلك بين كبار المسؤولين الحكوميين⁽²⁴⁾.

2- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون⁽²⁵⁾

19- أشار الفريق دون الإقليمي إلى أن سانت لوسيا أيدت توصية بمراجعة إجراءات العدالة الجنائية من أجل تقليص مدة الاحتجاز بدون محاكمة. غير أن الفريق دون الإقليمي أشار إلى أن سجن بوردوليس غالباً ما يأوي أكثر من قدرته الاستيعابية، التي تبلغ 500 نزيل. وقد اعترفت الحكومة باستفحال تراكم القضايا في نظام المحاكم، على نحو أدى إلى تزايد نسبة المحتجزين الذين لم تصدر في حقهم أحكام بسبب ارتكاب جريمة. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أيضاً تقارير مفادها أن نسبة 53,5 في المائة تقريباً من نزلاء السجون في عام 2017 كانت تتألف من المحبوسين احتياطياً⁽²⁶⁾.

20- وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن الحكومة حددت لنفسها هدفاً يتمثل في خفض عدد القضايا المتراكمة بنسبة 75 في المائة بحلول نهاية عام 2019، وأشارت إلى اتخاذ تدابير شتى، منها اعتماد نظام جديد للإفراج المشروط وبناء محكمة جديدة. ورغم هذه التدابير، فقد انتقد مدافعون عن حقوق الإنسان زيادات رسوم الدمغة التي أثرت سلباً على الفقراء، وما يطبع سير عمل المحاكم في الوقت الراهن من نواقص تؤدي إلى طول فترات انتظار تسوية القضايا⁽²⁷⁾.

21- وفي عام 2010، لاحظت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن سانت لوسيا اتخذت خطوات لتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القوانين⁽²⁸⁾.

3- الحريات الأساسية

- 22- أشارت اليونسكو إلى أن التشهير والقذف يعتبران جريمتين بموجب القانون الجنائي لسانت لوسيا وقد يؤديان إلى الحبس مدة أقصاها خمس سنوات⁽²⁹⁾.
- 23- وأشارت اليونسكو أيضاً إلى أن مشروع قانون بشأن حرية الإعلام صيغ في كانون الأول/ديسمبر 2014، ولكنه لم يُسن بعد، وشجعت سانت لوسيا على المضي قدماً في عملية اعتماد قانون بشأن الحصول على المعلومات يتوافق مع المعايير الدولية⁽³⁰⁾.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

- 24- أفاد الفريق دون الإقليمي بأن اثنتين من كل خمس أسر معيشية في سانت لوسيا تعولها إناث. ومعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهو 68,1 في المائة، أدنى من معدل الرجل الذي يبلغ 81,8 في المائة. وعلاوة على ذلك، ورغم أن المرأة يمكن أن تشارك في المجالات المهنية التي تتطلب مهارات عالية، فإن دخلها لا يزال أقل من دخل الرجل. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن الأسر المعيشية التي تعولها إناث تشكل عدداً غير متناسب من الأسر المعيشية الوحيدة الوالد، وأن النساء يُعلن أكثر من نصف الأسر المعيشية الممتدة التي لديها أعلى معدلات فقر الأطفال. وخلافاً لذلك، فنادرًا ما تعول النساء الأسر النووية الأقل فقراً. وقد انخفضت بين الذكور دون الإناث نسبة الأشخاص العاملين الذين يعيشون حالة الفقر من مجموع العاملين⁽³¹⁾.

2- الحق في مستوى معيشي لائق⁽³²⁾

- 25- أشار الفريق دون الإقليمي إلى أنه يعاني ربع الأسر المعيشية في سانت لوسيا من انعدام الأمن الغذائي، الذي يرتبط، على ما يبدو، ارتباطاً وثيقاً بمستوى الفقر. ورغم أن معدل الفقر العام يبلغ 25 في المائة، ومعدل الفقر المتعدد الأبعاد حوالي 24,2 في المائة، فإن الفقر يكتسي صبغة جنسانية، حيث يبلغ معدله مستوى أعلى بكثير بين الأسر المعيشية التي تعولها إناث. وعلاوة على ذلك، كان طفل واحد من كل ثلاثة أطفال يعيش حالة الفقر في عام 2016، مقابل شخص بالغ من كل خمسة بالغين. وفي سياق أزمة كوفيد-19، تزايد النقاش بشأن الأمن الغذائي ونماذج الأعمال التجارية الزراعية والتكنولوجيا الجديدة⁽³³⁾.

- 26- وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن الفقر يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأطفال في سانت لوسيا. ورغم أن معدلات فقر الأطفال انخفضت بين عامي 2006 و2016، فقد زادت في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية⁽³⁴⁾. وزاد معدل فقر الأطفال إلى حد كبير بحسب عدد الأطفال في الأسرة المعيشية، من 14 في المائة في الأسر المعيشية التي لديها طفل واحد إلى 66 في المائة في الأسر المعيشية التي لديها أربعة أطفال أو أكثر⁽³⁵⁾.

3- الحق في الصحة⁽³⁶⁾

- 27- أفاد الفريق دون الإقليمي بأن سانت لوسيا سجلت واحداً من أعلى معدلات حمل المراهقات في شرق البحر الكاريبي. ومن بين العوامل التي تساهم في هذه الظاهرة محدودية الفرص المتاحة للمراهقين للحصول على الخدمات والمعلومات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وعدم كفاية المستوى المقدم من التثقيف الجنسي الشامل في إطار المنهاج الدراسي للتوعية بالمسائل الصحية والحياة الأسرية⁽³⁷⁾.

28- وأوصى الفريق دون الإقليمي سانت لوسيا بأن توافق على السياسة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية وتُسرع وتيرة تنفيذها بتوفير الموارد اللازمة، وبأن تضع خطة عمل وطنية للتصدي لمشكلة حمل المراهقات وفقاً لإطار الجماعة الكاريبية الاستراتيجية المتكامل للحد من حمل المراهقات في منطقة البحر الكاريبي⁽³⁸⁾.

29- وأوصى الفريق دون الإقليمي أيضاً سانت لوسيا بأن تعزز مستوى التثقيف الجنسي الشامل المناسب للعمر المقدم في إطار المنهاج الدراسي للتوعية بالمسائل الصحية والحياة الأسرية، وللمراهقين والشباب المنقطعين عن الدراسة⁽³⁹⁾، وبأن تعالج الاختلاف الموجود في التشريعات بين سن الرشد وسن الرضا الجنسي بغية تيسير حصول المراهقين الناشطين جنسياً على الخدمات والمعلومات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية⁽⁴⁰⁾.

30- وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن الإجهاض غير قانوني في سانت لوسيا إلا في حالة الاغتصاب أو غشيان المحارم أو عندما تكون حياة الأم في خطر. ولا تزال السياسة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية في شكل مشروع، ولا يوجد بالتالي أي إطار وطني معتمد لضمان حصول جميع شرائح السكان على خدمات ومعلومات متكاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية⁽⁴¹⁾.

31- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أيضاً أن تجريم امتهان الجنس وتطبيق أنظمة أخرى لمعاقبة ممتننيه أمران يعززان الممارسات التمييزية ومواقف المجتمع المتسمة بالوصم إزاء ممتننيه، مما يدفعهم إلى العمل بشكل سري، ويجعل حصولهم على الخدمات الصحية أمراً صعباً. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى تجريم نقل فيروس نقص المناعة البشرية، فمن شأن القوانين المتعلقة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وعدم الإفصاح عن الإصابة به ونقله أن تعزز ردع ممتننيه الجنس عن التماس الرعاية الضرورية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية خشية المعاقبة القانونية. وأوصى الفريق دون الإقليمي سانت لوسيا بإتخاذ تجريم امتهان الجنس ونقل فيروس نقص المناعة البشرية⁽⁴²⁾.

4- الحق في التعليم⁽⁴³⁾

32- أشارت اليونسكو إلى أن الحق في التعليم غير مكرس على نحو شامل في قانون التعليم لعام 1999، حيث تنص المادة 14 منه على ما يلي: "رهناً بالموارد المتاحة، يحق لجميع الأشخاص الحصول على برنامج تعليمي يناسب احتياجاتهم". وأضافت اليونسكو أن هذا القانون، رغم نصه على مجانية التعليم، ينص أيضاً على أنه "يجوز فرض رسوم أخرى في مدرسة عامة أو مدرسة خاصة مدعومة بموافقة الوزير"⁽⁴⁴⁾. وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن قانون التعليم في سانت لوسيا يلزم جميع الطلاب بمواصلة الدراسة حتى سن السادسة عشرة، وأن قانون تعميم التعليم الثانوي 07/2006 يكفل لكل طالب مكاناً في مدرسة ثانوية لإتمام خمس سنوات من التعليم الأساسي (الصفوف الدراسية من 1 إلى 5)⁽⁴⁵⁾.

33- وسلطت اليونسكو الضوء على التوصية الواردة في إطار العمل من أجل تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، فيما يتعلق بالغاية 1-4-1، بجعل التعليم مجانياً خلال سنوات التعليم الابتدائي والثانوي الـ 12. وينبغي تشجيع سانت لوسيا على النظر في توسيع نطاق التعليم المجاني ليشمل 12 سنة من التعليم وعلى كفالة مجانية التعليم بالكامل⁽⁴⁶⁾.

34- وأفاد الفريق دون الإقليمي بأن أكثر من 90 في المائة من الفتيات في سانت لوسيا يلتحقن بالمدارس الابتدائية، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 75 في المائة منهن يلتحقن بالمدارس الثانوية. ويتمثلن مع الفتيان في إحصاءات الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وفي السنوات الأخيرة، ارتفع إلى حد كبير معدل انقطاع الفتيات عن الدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي، حيث عادل أو فاق مثيله لدى الفتيان. ولا يختلف

المشهد كثيراً فيما يتعلق بالمدارس الثانوية، حيث بلغ متوسط هذا المعدل خلال السنوات العشر الماضية 2,4 في المائة مقابل 1,6 في المائة. وكان احتمال انقطاع الفتيان عن الدراسة عادة أكبر بمرتين ونصف، ولكن معدل انقطاع كلا الجنسين عن الدراسة تساوى بقدر أكبر خلال السنوات الأخيرة⁽⁴⁷⁾.

35- وأبرز الفريق دون الإقليمي أن حمل المراهقات عامل يساهم في ارتفاع معدل انقطاع الفتيات عن الدراسة وأنه لا توجد حالياً أي تشريعات أو سياسة رسمية تسمح للمتعلقات الحوامل بالعودة إلى منظومة التعليم النظامي⁽⁴⁸⁾.

36- وأوصى الفريق دون الإقليمي سانت لوسيا بأن تعدل قانون التعليم وتضع سياسة رسمية تسمح باستبقاء المتعلقات الحوامل في منظومة التعليم النظامي وعودتهن إليها، وبأن تسن قوانين تمنع سحب المتعلقات الحوامل من المدارس أو تكفل عودتهن إليها⁽⁴⁹⁾.

دال - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

1- النساء⁽⁵⁰⁾

37- أشار الفريق دون الإقليمي إلى أن سانت لوسيا أيدت توصيات بمعالجة مسألة العنف العائلي والعنف الجنساني - التي تشكل تحدياً خطيراً ومستمرّاً في مجال حقوق الإنسان في المنطقة. ولاحظ أن البلد بصدد تنفيذ تدابير لتحقيق هذا الغرض، وأشار إلى اعتماد عدد من المبادرات بشأن هذه المسألة⁽⁵¹⁾.

38- ولاحظ الفريق دون الإقليمي، مع ذلك، أن نسبة حالات العنف ضد المرأة التي لوحق فيها الجناة قضائياً بلغت 1,21 في المائة من مجموع الحالات. وأشار الفريق دون الإقليمي أيضاً إلى أن قانون العقوبات لعام 2003 (تنقيح القانون الجنائي (2003)) لا يعاقب على العنف الجنسي في إطار الزواج إلا في حالة وقوع الاغتصاب بين زوجين مطلقين أو منفصلين⁽⁵²⁾.

39- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الفريق دون الإقليمي أن التحرش الجنسي في مكان العمل، وإن كان القانون يحظره، لا يزال مشكلة لا يُبلغ عنها بالقدر الكافي لأن مستوى إنفاذ الحكومة للقانون ليس رادعاً فعالاً. ويعالج معظم حالات التحرش الجنسي في مكان العمل عوض ملاحقة الجناة قضائياً بموجب القانون⁽⁵³⁾.

40- وأفاد الفريق دون الإقليمي بأن النساء يشكلن داخل البرلمان 12 في المائة من أعضاء مجلس النواب و27 في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ. ويتألف مجلس الوزراء حالياً من امرأة واحدة وعشرة رجال. وأشار الفريق دون الإقليمي إلى منشور صادر عن وزارة العلاقات بين الجنسين يرد فيه أن النساء، وإن كان مستوى مشاركتهن في العمل السياسي على صعيد الدوائر الانتخابية عالياً، يُجمن عموماً عن المشاركة كمرشحات في الانتخابات الوطنية⁽⁵⁴⁾.

2- الأطفال⁽⁵⁵⁾

41- أشار الفريق دون الإقليمي إلى أن سانت لوسيا اعتمدت نصين تشريعيين رئيسيين يتناولان حقوق الطفل. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، اعتمد البرلمان بالإجماع قانون الطفل (الرعاية والحماية والتبني) لعام 2018 وقانون قضاء الأحداث لعام 2018، الذي يحل محل قانون الأطفال والأحداث لعام 1972، وذلك للوفاء بالتزامات البلد بموجب اتفاقية حقوق الطفل⁽⁵⁶⁾.

42- وأكد الفريق دون الإقليمي أن قانون قضاء الأحداث غير إلى حد كبير أسلوب الدولة في إلقاء القبض على الأطفال ومحاکمتهم وتقديم الخدمات إليهم. ورغم أن سن المسؤولية الجنائية لا يزال محددًا في 12 سنة، فقد تغير التعريف القانوني للطفل بموجب التشريع الجديد. فجميع الأشخاص الذين

تقل أعمارهم عن 18 سنة يُعتبرون حالياً أطفالاً، وهو ما قد تكون له آثار على الأطفال المخالفين للقانون، وكذلك فيما يتعلق بسن الرضا الجنسي، المحدد في 16 سنة⁽⁵⁷⁾.

43- وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن زواج من تقل أعمارهم عن 18 سنة بموافقة الوالدين قانوني في سانت لوسيا. ووفقاً للمادة 81 من القانون المدني، "يعتبر الزواج بين شخصين يقل عمر كليهما عن 16 سنة لاغياً وباطلاً. ويلزم توافر موافقة الوالدين لعقد زواج شخص قاصر، ليس أرملاً أو أرملة". وأوصى الفريق دون الإقليمي سانت لوسيا بتحديد السن الدنيا للموافقة على الزواج في 18 سنة، دون استثناء، بغية القضاء على زواج الأطفال⁽⁵⁸⁾.

44- ولاحظت اليونسكو أن العقوبة البدنية في الأوساط التعليمية مشروعة بموجب قانون التعليم (المادة 50)⁽⁵⁹⁾. وذكر الفريق دون الإقليمي أن سانت لوسيا، على خلاف بلدان أخرى في المنطقة، أيدت التوصيات المتعلقة بحظر العقوبة البدنية للأطفال، وأنها بصدد تنفيذ تلك التوصيات. وفي آذار/مارس 2019، أعلنت وزارة التعليم والابتكار والعلاقات بين الجنسين والتنمية المستدامة تعليق العقوبة البدنية في المدارس اعتباراً من أيار/مايو 2019 وإلغاءها اعتباراً من عام 2020⁽⁶⁰⁾.

45- ولاحظ الفريق دون الإقليمي تقارير بشأن ارتفاع معدلات الاعتداء الجنسي على الأطفال، وأشار إلى أن الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 12 و16 سنة يشكلن ضحايا 70 في المائة من الحالات المبلغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الفريق دون الإقليمي تقارير مفادها أنه شاهد العديد من التلاميذ المنتهين إلى المجتمعات المحلية الفقيرة التي يبلغ فيها معدل الجريمة مستوى عالياً أحياناً قاسية ومؤلمة قبل سن العاشرة. وقد خلصت تلك التقارير إلى أن الأطفال يشاركون في أنشطة عديدة شديدة الخطورة، إما طوعاً أو بتحريض أو ضغط من أشقاء أكبر سناً أو بالغين - تشمل البغاء، والاستخدام في تجارة المخدرات، والاسترقاق الجنسي، والسرقعة، والاعتداءات، والقمار⁽⁶¹⁾.

46- ولاحظ الفريق دون الإقليمي تقريراً يتضمن أدلة على تزايد القلق إزاء انتساب الأطفال إلى العصابات، مقابل أدلة قليلة على تزايد مشكلة الاتجار بالأطفال لأغراض جنسية، أو تشغيل الأطفال في أسوأ أشكال عمل الأطفال في قطاع السياحة⁽⁶²⁾.

47- ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن دراسات سابقة أشارت إلى أن سانت لوسيا سجلت مستويات عالية من عمل الأطفال، ولكن أُعيد تحليل البيانات لاحقاً، وانخفضت النتائج إلى حد كبير. وقد قُلت إلى حد كبير ممارسة استخدام الأطفال في الأنشطة الاقتصادية داخل الأسرة المعيشية أو خارجها منذ انهيار تجارة الموز، ويبدو أن جميع البيانات تشير إلى أن مستوى انتشار عمل الأطفال محدود⁽⁶³⁾.

3- الأشخاص ذوو الإعاقة⁽⁶⁴⁾

48- أشار الفريق دون الإقليمي إلى أن المنظمات التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة أفادت بأن كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا سيما الرعاية الصحية، وبأنه لا يُعترف بهم في معظم الحالات كجزء من مجتمع شامل للجميع، بل يُنظر إليهم كعبء على الخدمات والنظم الاجتماعية. وأوصى الفريق دون الإقليمي سانت لوسيا بوضع خطة عمل لتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني⁽⁶⁵⁾.

Notes

¹ Tables containing information on the scope of international obligations and cooperation with international human rights mechanisms and bodies for Saint Lucia will be available at www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/LCIndex.aspx.

² For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.1-88.29 and 88.47-88.52.

³ Joint submission of the United Nations subregional team for Barbados and the Organisation of Eastern Caribbean States (OECS) for the third-cycle universal periodic review of Saint Lucia, p. 3.

- 4 Ibid., p. 4.
- 5 UNESCO submission for the universal periodic review of Saint Lucia, para. 8.
- 6 See
7 <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24637>.
- 8 United Nations subregional team and OECS submission, p. 4.
- 9 Ibid., p. 4.
- 10 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.30–88.34 and 88.36–88.45.
- 11 United Nations subregional team and OECS submission, pp. 5 and 7.
- 12 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.53 and 88.59–88.71.
- 13 United Nations subregional team and OECS submission, p. 7.
- 14 Ibid., pp. 7–8.
- 15 Ibid.
- 16 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.120–88.121.
- 17 United Nations subregional team and OECS submission, p. 2.
- 18 Ibid., pp. 2–3.
- 19 Ibid., p. 3.
- 20 Ibid., p. 6.
- 21 Ibid., pp. 6–7.
- 22 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.34, 88.72–88.78, 88.85 and 88.99–88.104.
- 23 United Nations subregional team and OECS submission, p. 6.
- 24 Ibid.
- 25 Ibid., p. 8.
- 26 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.81 and 88.98–88.104.
- 27 United Nations subregional team and OECS submission, p. 8.
- 28 Ibid., pp. 9–10.
- 29 OHCHR, *United Nations Human Rights Report 2019*, p. 265.
- 30 UNESCO submission, para. 4.
- 31 Ibid., paras. 5 and 9.
- 32 United Nations subregional team and OECS submission, p. 14.
- 33 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.105–88.110.
- 34 United Nations subregional team and OECS submission, p. 10.
- 35 Ibid., p. 17.
- 36 Ibid.
- 37 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.111–88.113.
- 38 United Nations subregional team and OECS submission, p. 12.
- 39 Ibid., pp. 12–13.
- 40 Ibid., p. 14.
- 41 Ibid., p. 5.
- 42 Ibid., p. 12.
- 43 Ibid., pp. 12–13.
- 44 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.114–88.117.
- 45 UNESCO submission, para. 2.
- 46 United Nations subregional team and OECS submission, p. 13.
- 47 UNESCO submission, p. 3.
- 48 United Nations subregional team and OECS submission, p. 13.
- 49 Ibid.
- 50 Ibid., p. 14.
- 51 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.46, 88.54–88.58 and 88.79–88.90.
- 52 United Nations subregional team and OECS submission, pp. 14–15.
- 53 Ibid., p. 15.
- 54 Ibid., p. 16.
- 55 Ibid., p. 14.
- 56 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.34–88.35, 88.45–88.46 and 88.85–88.97.
- 57 United Nations subregional team and OECS submission, p. 5.
- 58 Ibid.
- 59 Ibid., p. 16.
- 60 UNESCO submission, p. 3.
- 61 United Nations subregional team and OECS submission, p. 5.
- 62 Ibid., p. 17.
- 63 Ibid., p. 18.
- 64 Ibid.
- 65 For relevant recommendations, see A/HRC/31/10, paras. 88.118–88.119.
- 66 United Nations subregional team and OECS submission, p. 8.